وجرح ٢٣٢ عربياً، اصيب معظمهم من قبل القوات البريطانية؛ ومقتل ١٣٣ وجرح ٣٣٩ يهودياً، اصيب معظمهم من قبل العرب» (ص ٢٠٨).

عقب انتفاضة البراق، نشطت الزعامة الفلسطينية سياسياً، وذلك بالمطالبة بانشاء حكم نيابي دستوري في فلسطين؛ بيد ان الطرف البريطاني، الذي بعث بلجنة تحقيق، رفض المطلب، وأصدر، في العام ١٩٣٠، توضيحاً لسياسته في «كتاب ابيض» يحمل اسم وزير المستعمرات اللورد باسفيلد، لخص فيه ما اسماه بـ «الالتزام المزدوج» البريطاني تجاه كل من العرب واليهود، ويتمثل ذلك في «... تحسين اوضاع العرب المعيشية، من جهة، واقامة الوطن القومي اليهودي، من جهة اخرى». وحرص باسفيلد على «المساواة في الدرجة» في التزامه المزدوج، ذلك ان الالتزامين هما «في درجة متساوية... وليسا مما لا يمكن التوفيق بينهما في أي وجه من الوجوه» (ص ٢١٣).

ومن الجدير بالذكر ان التزام باسفيلد بـ «تحسين اوضاع العرب المعيشية» دون ربطه بتحقيق المطالب الوطنية للشعب الفلسطيني المتمثلة في حق تقرير المصير، غدا سياسة اسرائيلية معلنة، تبناها التياران الاساسيان في اسرائيل، التجمع العمالي والليكود، تجاه العرب الفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧.

يرى المؤلف ان انتفاضة البراق (١٩٢٩) كانت بمثابة «زلزال» بالنسبة الى الطرف الصهيوني. فقد كشفت عن مدى الضعف الذي يعتري مشروع «الوطن القومي اليهودي». لذا أخذت مؤسسات الييشوف اليهودي تعيد النظر في بنية منظمة الهاغاناه التي لم تثبت نفسها في الاحداث (ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩)، كما اخذت الاحزاب الصهيونية تعيد النظر في مواقفها تجاه «المسألة العربية». وكانت اعادة النظر في مواقف التيار العمالي اكثر وضوحاً من غيرها، اذ كان فهم هذا التيار يستند الى حل «المسألة العربية» من طريق تبلور ونشوء طبقة عمالية عربية، يمكن، من خلالها، التوصل الى حل، على الرغم من كونه اكثر التيارات الصهيونية وضوحاً في التصدي لعمل العمال العرب في المرافق الاقتصادية للييشوف اليهودي، وهذا الأمر، بحد ذاته، ينسف أسس وجهة نظره السابقة والتي طرأ عليها التغيير اثر احداث ١٩٢٩، حيث غدا يؤمن بأن حتى لو وجدت طبقة عمالية عربية «فالمسألة الأساسية هي مسألة قومية يهودية عربية» (ص ٢٣٢).

بيد ان اهم ما حققه التيار العمالي في هذه الفترة يتمثل في تجميع صفوفه ازاء تنامي الحزب التصحيحي. فقد تم تأسيس حزب مباي في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٠ باتحاد حزبي أحدوت هعفوداه وهابوعيل هاتسعير (ص ٢١٩ ـ ٢٢٥).

ويبدو ان انتفاضة البراق الى جانب الازمة الاقتصادية العام ١٩٢٧، اثرتا، بشكل واضح، في مسار الهجرة الى فلسطين؛ اذ شهدت هذه الفترة انخفاضاً في اعداد المهاجرين (انظر ص ١١٨). بيد ان المؤسسات الصهيونية نجحت، خلال هذه الفترة، في الاستيلاء على مزيد من الاراضي، حيث تمكنت من شراء وحيازة حوالى ١٥٥ ألف دونم من الاراضي يقع معظمها في السهل الساحلي الفلسطيني، وبذا اصبح في حوزة التجمع الاستيطاني الصهيوني مليون و ٥٨ ألف دونم (ص ٢٤٢)، شيّدت عليها عشر مستوطنات اخرى (ص ٢٤٠) ليرتفع العدد الكلي الى ١٠١ مستوطنة في حين ارتفع تعداد مستوطنيه الى قرابة ١٧٤ ألف نسمة، واصبح يحتل نسبة ١٦,٩ بالمئة من مجموع السكان (ص ٢٤٢).

وهنا ينتقل المؤلف الى مرحلة جديدة في نمو مشروع «الوطن القومي اليهودي»، في الفصل الخامس، تحت عنوان «دولة داخل دولة ـ السنوات الخمس السمان (١٩٣١ ـ ١٩٣٦)».

تحول في العمل السياسي الفلسطيني

يسلط المؤلف، في هذا الفصل، الاضواء على سياسة الاطراف الثلاثة ومواقفها في هذا المرحلة. فالطرف البريطاني، بحكم التزامه سياسة «الالتزام المزدوج» أي تحسين الظروف المعيشية للسكان العرب وتسهيل تحقيق مشروع «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين، أخذ يعد الدراسات، ويقدم الاقتراحات، للنهوض بمشاريع تطويرية تقدر قيمتها بمليونين ونصف المليون جنيه استرليني؛ بيد ان مجلس العموم البريطاني استكثر المبلغ؛ ونتيجة لذلك تم تخفيضه الى خمسين الف جنيه فقط (ص ٢٤٨). وبذلك، بقي الشق الخاص بالعرب من